العرب
الأربعاء 2021/10/27
السنة 44 العدد 12222

رفع حالة الطوارئ في مصر رسالة إلى الخارج أكثر منها إلى الداخل

ترقب لديناميكية سياسية بعد إضعاف المعارضة وتغول السلطة

حمل إعلان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عن رفع حالة الطوارئ في البلاد رسالة إلى الغرب أكثر منها إلى الداخل المصري مفادها أن البلاد مقبلة على تغيّرات على صعيد الحريات والحياة السياسية، إلا أن الخطوة أتت بعدما أنهكت المعارضة المصرية ولم تعد قادرة على مقارعة السلطة.

معارضة الموالاة

القاهرة – أثار قرار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي رفع حالة الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ سنوات تساؤلات عما إذا كانت هذه الخطوة موجهة إلى الخارج أم أنها تتضمن انفراجة سياسية في الداخل.

وأصبحت المعارضة المصرية غير قادرة على التفاعل مع الشارع في السنوات الأخيرة التي تزايدت فيها عملية التضييق على التظاهر والحريات، ومنهكة بسبب اتساع رقعة الخلافات داخلها وخفوت صوتها السياسي بطريقة غير مسبوقة.

وازدادت السلطة الحاكمة قوة وسيطرة على مقاليد الأمور وتتصرف بحرية كاملة في غياب واضح من قبل رموز المعارضة التي استفادت سابقا من هامش الحرية الذي تمتعت به بعض وسائل الإعلام، ولم تعد المعارضة حاليا تمثل إزعاجا للنظام المصري من أي نوع بعد أن جرى تقويض دور بعضها وتدجين البعض الآخر.

نجاد البرعي

إلغاء الطوارئ مع استمرار التضييق لن يكون مجديا

جهاد عودة

الخطوة ستكون لها انعكاسات إيجابية على العلاقة مع الغرب

وفقدت المعارضة الإسلامية، ممثلة في جماعة الإخوان وقوى محسوبة على التيار السلفي، الزخم الذي توافر لها في الشارع المصري بعد انخراط عناصر محسوبة عليها في أعمال عنف، وتم تطبيق حالة الطوارئ على قوى وأشخاص تورطوا في عمليات إرهاب واجهتها أجهزة الأمن بحزم.

وقال السيسي عن القرار الذي أعلنه فجأة على صفحته الخاصة في فيسبوك مساء الاثنين "باتت مصر واحة للأمن والاستقرار في المنطقة"، في إشارة إلى أن حالة الطوارئ جرى العمل بها لهذا السبب وعندما انتفت المبررات تم رفعها تماما.

وفرضت هذه الحالة منذ أربع سنوات، وكان يتم تمديدها بموافقة البرلمان كل ثلاثة أشهر لتطبيقها في جميع ربوع البلاد، وهو ما اعتاد التعامل معه الكثير من المواطنين، ولم تعلن المعارضة تذمرها منه بعد اختفاء دورها السياسي تقريبا.

وأكد المحامي نجاد البرعي أن إلغاء الطوارئ "سيظل خطوة منقوصة إذا لم تتبعها خطوات أكثر جدية على الأرض، مثل إطلاق سراح المحتجزين دون إحالة إلى المحاكمة ومن حوكموا عبر محاكم أمن الدولة، وحرية عمل المواقع الإلكترونية المحجوبة، ورفع سقف الحريات والسماح بالتعددية الحزبية".

وأوضح لـ"العرب" أن "إلغاء حالة الطوارئ بالتزامن مع استمرار التضييق لن يكون مجديا، والمشكلة أن الحكومة مازالت تسير بخطوات بطيئة للغاية في طريق وضع مصر على طريق الديمقراطية، وتتعامل مع كل خطوة على أنها إنجاز كبير، مع أنه يمكن بسهولة أن تحقق تقدما أسرع دون أن يؤثر ذلك على الأمن والاستقرار".

ومنحت حالة الطوارئ سلطات استثنائية وصلاحيات واسعة للرئيس السيسي ومكنت من اتخاذ إجراءات صارمة ضد معارضين وكل من يمثل تهديدا للأمن القومي.

وخاضت قوات الجيش والشرطة حملات أمنية ضارية ضد متطرفين في منطقة شمال ووسط سيناء، ومناطق أخرى شهدت عنفا وإرهابا واسعين من جانب متشددين.

وتمكنت قوات الأمن من قتل واعتقال الكثير من العناصر الخطرة، ما وفر قدرا لافتا من الأمن والاستقرار في مصر دفع الرئيس السيسي إلى الإعلان عن خطوته التي توحي بأن الفترة المقبلة سوف يتراجع فيها توظيف القوانين الاستثنائية.

وتنحصر أهمية الخطوة في مردودها المعنوي أكثر من نظيره المادي؛ فالسلطة أحكمت قبضتها على المنافذ الحيوية ولم تترك بابا يدخل منه معارضوها بسهولة ولم تعد هناك أحزاب سياسية أو عناصر مسلحة تقف في وجهها بقوة، ربما يوجد أشخاص يعبرون عن مواقفهم الرافضة لبعض سياسات النظام الحاكم، لكنهم يظلون غير مؤثرين.

وتأتي القيمة المعنوية من الجوانب التي يمثلها رفع حالة الطوارئ للمجتمع الدولي الذي نددت بعض دوائره السياسية ومنظماته الحقوقية بالتضييق العام على الحريات بمصر، وكان هؤلاء يرجعون غالبا الانسداد إلى الضوابط التي تفرضها حالة الطوارئ.

وقال المحلل السياسي جهاد عودة إن الخطوة جيدة وشجاعة وتمهد لنقلة سياسية مغايرة لما كانت عليه مصر، وستكون لها انعكاسات إيجابية على علاقة مصر مع الغرب.

وأضاف لـ"العرب" أن "القاهرة سوف تواجه معضلة مع حكومات أجنبية في ما يرتبط بمرحلة ما بعد إلغاء حالة الطوارئ، لأن هذه الحكومات ستفكر بمنطق ما هي الخطوة المقبلة؟ إذ يفترض أن يتم فتح المجال العام ورفع سقف الحريات".

ويواجه النظام الحاكم معضلة كبرى، حيث كان رفع حالة الطوارئ خلال حكم الرئيس أنور السادات مقدمة لاغتياله، وعندما تم إلغاؤها في أواخر حكم حسني مبارك انتهى الأمر بثورة أسقطت النظام برمته، وبالتالي سيكون من المطلوب التفكير في بديل أكثر أمانا للنظام الحالي ليتحاشى معنويا على الأقل النتائج الخطيرة.

ويؤدي رفع حالة الطوارئ إلى تجميد قانون الطوارئ الشهير في مصر والمعمول به منذ عقود طويلة، ويحوي بنودا عديدة تمنح جهات الأمن صلاحيات واسعة.

وهناك حزمة من القوانين التي تمكن أجهزة الأمن من التعامل مع أي خروج عن المألوف بالنسبة إليها، لذلك يُنظر إلى حالة الطوارئ على أنها أداة للردع السياسي، وثمة جهات في الدولة المصرية رأت أن أضرارها أصبحت أكثر من فوائدها العملية.

ويوقف رفع حالة الطوارئ عمل محكمة أمن الدولة العليا التي أصبحت ساحة لمحاكمة عدد كبير من السياسيين وأحكامها نهائية لا يجوز نقضها، ولا يبطل زوال الطوارئ من تم الحكم عليه أمامها بالفعل أو حولت النيابة أوراقه إليها، وهو ما يعني أن الاستفادة محدودة لبعض المعتقلين السياسيين حاليا.

وذكر عودة أنه لا بديل أمام النظام المصري عن وجود بنية سياسية قوية تحمي الاستقرار والتنمية، فالبرلمان الحالي ليتحاشى معنويا على الأقل النتائج الخطيرة.

ويؤدي رفع حالة الطوارئ إلى تجميد قانون الطوارئ الشهير في مصر والمعمول به منذ عقود طويلة، ويحوي بنودا عديدة تمنح جهات الأمن صلاحيات واسعة.

وهناك حزمة من القوانين التي تمكن أجهزة الأمن من التعامل مع أي خروج عن المألوف بالنسبة إليها، لذلك يُنظر إلى حالة الطوارئ على أنها أداة للردع السياسي، وثمة جهات في الدولة المصرية رأت أن أضرارها أصبحت أكثر من فوائدها العملية.

ويوقف رفع حالة الطوارئ عمل محكمة أمن الدولة العليا التي أصبحت ساحة لمحاكمة عدد كبير من السياسيين وأحكامها نهائية لا يجوز نقضها، ولا يبطل زوال الطوارئ من تم الحكم عليه أمامها بالفعل أو حولت النيابة أوراقه إليها، وهو ما يعني أن الاستفادة محدودة لبعض المعتقلين السياسيين حاليا.

وذكر عودة أنه لا بديل أمام النظام المصري عن وجود بنية سياسية قوية تحمي الاستقرار والتنمية، فالبرلمان

هل يؤثر انقلاب السودان على التطبيع مع إسرائيل

القدس – تراقب إسرائيل تطورات الوضع في السودان، دون أن تُعلّق عليها بشكل رسمي، وسط تساؤلات عن مصير التطبيع بين البلدين.

ويرى محللون أن إسرائيل ليس لديها خيارات، حول ما يدور من أحداث سوى الانتظار والترقب، وعدم اعتبارها منحازة لما يجري.

وتوقعت وسائل إعلام إسرائيلية أن تكون للأحداث الأخيرة في السودان حيث أطاح الجيش بالحكومة المدنية الاثنين، تداعيات سلبية على مستقبل عملية التطبيع بين الخرطوم وتل أبيب.

وذكرت هيئة الإذاعة الإسرائيلية "كان" أن عدة مشاورات أجريت في إسرائيل بشأن الانقلاب في السودان، وحسب مصادر مطلعة، فإنه من المرجح أن تؤدي الخطوات الأخيرة في السودان إلى تأجيل انضمام السودان الرسمي إلى الاتفاقيات الإبراهيمية.

وصرح دبلوماسي سوداني كبير لـ"كان" بأن رئيس الحكومة السودانية المعزول، عبدالله حمدوك، أراد التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل وكان يستعد في الفترة الأخيرة للسفر إلى واشنطن للتوقيع على اتفاق السلام.

وأضاف الدبلوماسي السوداني أن التطبيع مع إسرائيل سيستمر أيضا بعد الانقلاب، الذي من غير المتوقع أن يؤثر فيه بشكل كبير، لأن رجال الجيش مؤيدون للتطبيع.

لكن الدبلوماسي السوداني الكبير المحسوب على معسكر حمدوك أشار إلى أن الانقلاب قد يؤدي إلى إضعاف التأييد الشعبي للتطبيع، وحذر من أنه على المدى البعيد، مجرد حقيقة أن الجيش لوحده دون قوى مدنية مؤيد للتطبيع مع إسرائيل، سيؤدي إلى المساس بالتأييد الجماهيري للتطبيع، وذلك بسبب المعارضة الكبيرة في الشارع السوداني للانقلاب.

وقال الدبلوماسي السوداني إن الجيش ارتكب خطأ كبيرا ويمكن أن يواجه انتفاضة من الداخل. وأشار إلى أن المسؤولين العسكريين "ألقوا التعاون مع الجهات المدنية إلى حاوية القمامة" وأنهم لا يقدرون بصورة صحيحة رد الرأي العام الذي ملّ من الانقلابات العسكرية، إضافة إلى ما قد يترتب على قرار واشنطن تعليق المساعدات الاقتصادية للسودان.

ومن جانبه، اعتبر موقع "واينت" الإسرائيلي أن الانقلاب في السودان قد تكون له عواقب وخيمة على علاقات الدولة الأفريقية مع إسرائيل وعملية التطبيع بينهما.

وأشار الموقع إلى أن الجانب العسكري للقيادة السودانية كان يدعم التطبيع بسبب وعود الولايات المتحدة برفع العقوبات المفروضة على السودان في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، بينما كانت الكتلة المدنية للقيادة أقل حماسا لهذه الخطوة، لكن تم إقناعها في النهاية.

وحسب التقرير، فإنه بإمكان معارضي القيادة العسكرية الإضرار بعملية التطبيع، حيث من غير المرجح أن يقبل الغرب بحكم العسكر في السودان، ما قد يزيد من تدهور العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، وفي نهاية المطاف مع تل أبيب أيضا.

وأشار التقرير إلى أنه قبل اعتراف السودان بإسرائيل وبدء عملية التطبيع، بدأت الولايات المتحدة في رفع العقوبات عن الدولة الأفريقية، لكن الانقلاب العسكري قد يعرقل هذه العملية لنرى إعادة فرض العقوبات بمجملها، ما قد يؤدي إلى تراجع الخرطوم عن الصفقة التي توسطت فيها الولايات المتحدة.

ولم يصدر أي تعليق عن المسؤولين الإسرائيليين على أحداث السودان، وهم يتريثون في الإدلاء بتصريحات حتى تتضح الصورة في السودان.

ومساء الاثنين قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس إن هناك حاجة إلى "إعادة فحص" التطبيع بين إسرائيل والسودان في أعقاب الانقلاب العسكري في البلاد.

وكانت إسرائيل والسودان قد أعلنتا العام الماضي قرارهما تطبيع العلاقات بعد تعهد إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بإزالة السودان من قائمة الإرهاب، وتقديم مساعدات أميركية للبلد العربي الأفريقي.

وما إن بات التطبيع بين إسرائيل والسودان، بمثابة الحقيقة الواقعة، إلا وبدأت المعركة بين الأطراف السياسية السودانية في الداخل، حول مكاسب الخطوة وخسائرها، وحول ما إذا كان الخطاب الذي صدره مسؤولو الحكومة الانتقالية، بطرفيها العسكري والمدني للشارع السوداني، حول فوائد التطبيع كان يمثل الحقيقة الكاملة، أم أنه كان خطابا مليئا بالمغالطات.

ويرى مراقبون أن فوائد السودان ستنحصر في فتح الأبواب له للتعاون اقتصاديا مع مؤسسات العالم المالية، بعد رفع اسمه من القائمة الأميركية للإرهاب، هذا بجانب إمكانية استعانة الخرطوم بالتقنية الإسرائيلية المتطورة، في مجال الزراعة بما يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية وتنوع المحاصيل بالنظر إلى أن السودان، يملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

> من المرجح أن يؤدي الانقلاب العسكري في الخرطوم إلى تأجيل انضمام السودان الرسمي إلى اتفاقيات أبراهام

وعلى الجانب الإسرائيلي يعدد الإسرائيليون الفوائد، التي سيجنونها من التطبيع مع السودان، ومن اتساع رقعة التطبيع مع الدول العربية بشكل عام، وقد لخص رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو كل ذلك، في تصريحات تلت الإعلان عن التطبيع مع السودان.

وقال نتنياهو إن التقارب مع الخرطوم، سيفتح منافع للإسرائيليين، الذين يعبرون المحيط الأطلسي، وأضاف "نحن الآن نطير غربا، فوق السودان، وفقا لاتفاقات عقدناها حتى قبل أن نعلن التطبيع، وفوق تشاد، التي أقمنا معها أيضا علاقات، إلى البرازيل وأميركا الجنوبية".

وبجانب ما تحدث عنه نتنياهو، تبدو الفوائد الأمنية والاستراتيجية التي ستحصل عليها إسرائيل متعددة، فعبر إقامتها علاقات أمنية ودبلوماسية مع السودان، ستطلع الحكومة الإسرائيلية على نشاطات تعتبرها إرهابية أو معادية لها، في مناطق متاخمة للسودان، مثل تشاد ومالي والنيجر، كما أن إسرائيل تنظر للفائدة الأكبر من الناحية الاستراتيجية، وهي إبعاد السودان تماما عن الحلف الإيراني.

التطبيع الرسمي مسألة وقت

الأردنيون لا يثقون في حكومة بشر الخصاونة

عمان – أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية الثلاثاء أن 67 في المئة من الأردنيين لا يثقون في حكومة بشر الخصاونة بعد عام على تشكيلها، فيما تُعتبر التحديات الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة ومحاربة الفساد من أكثر القضايا أهمية عند الأردنيين.

وتراجع تفاؤل الأردنيين حيال تحسّن الوضع الاقتصادي في الأردن، إذ إن نحو نصف الأردنيين (51 في المئة) غير متفائلين حيال تحسّنه خلال العامين المقبلين.، بينما ترى الغالبية العظمى من الأردنيين (81 في المئة) أن الأوضاع الاقتصادية في البلد تسير في الاتجاه السلبي حاليا.

وكشف الاستطلاع أن معظم الأردنيين يعتقدون أن الفساد المالي والإداري منتشر في البلاد، وأن الوزراء وكبار موظفي الدولة هم الفئة الأكثر إسهاماً في انتشار الفساد.

ويؤكد محللون أن الحل الأنسب لمعالجة الفساد المالي والإداري في الأردن هو تشديد الرقابة ووضع قوانين صارمة للحد من الفساد والوساطات.

وقبل أيام أعلن رئيس الوزراء الأردني تعديلا وزاريا قال إنه يأتي لضخ دماء جديدة في العمل الحكومي، إلا أن مراقبين يشككون في أثر التعديلات على الأداء الحكومي الضعيف.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" عن الخصاونة قوله إن "الحكومة ستولي الشق الاقتصادي الأولوية اللازمة بهدف وضع الاقتصاد الوطني على مسار التعافي من تداعيات جائحة كورونا".

عامر بني عامر

التوسع في الوعود دون إنجاز أفقد المواطن الثقة في الحكومة

وقال مدير مركز حياة عامر بني عامر إن "توسع الحكومة في الوعود والتعهدات دون إنجاز أفقد المواطن الثقة فيها وزاد من حالة الإحباط".

وأضاف بني عامر أن "الحكومة ألزمت نفسها بتعهدات مقابل إنجاز محدود لم يلمسه المواطن".

ولفت إلى أنه يتوجب على الحكومة تقديم إنجازات عاجلة تنعكس على حياة المواطن بشكل فوري، مشيرا إلى أن الحكومة قد لا تكون قادرة على الإيفاء بتعهداتها. وبيّن أن الحكومة خلال الكثير من الأحداث تفتقد إلى الشفافية وتدفق المعلومات في الوقت المناسب، لافتا إلى أن ظهور رئيس الحكومة في وسائل الإعلام بعد عام من تكليفه والتأخّر في طرح الخطة الاقتصادية يعدان من إشكاليات هذه الحكومة.

ويعاني الأردن -الذي تأثر بشدة جراء النزاعين في العراق وسوريا- أوضاعا اقتصادية صعبة فاقمتها جائحة كوفيد – 19 وديون فاقت الـ50 مليار دولار.

وتستضيف المملكة الهاشمية 1.3 مليون لاجئ سوري، وتؤكد أن كلفة ذلك فاقت عشرة مليارات دولار.

ويعتمد اقتصاد المملكة إلى حد كبير على المساعدات وخصوصا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

ويعاني البلد -وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات- من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

وذكر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية هذا العام أن عدد الأشخاص في الأردن الذين يعانون من نقص التغذية بلغ مليون شخص.

وأظهر التقرير أن الأردن يعاني من تحديات جدية في تحقيق أهداف القضاء التام على الجوع والصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

وبحسب دائرة الإحصاءات العامة في الأردن فإن نسبة الفقر خلال عام 2017 بلغت 15.7 في المئة من الأفراد، فيما بلغت فجوة الفقر 3.5 في المئة وشدة الفقر 1.2 في المئة.

ويقصد بفجوة الفقر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر، أي يصبحون غير فقراء، أما شدة الفقر فهي مقياس نسبي يعطي صورة عن مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على درجة تفاوت أكبر.

ويتخوف مراقبون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية التي قد تؤجج التوتر الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة التي لا أفق قريبا لتجاوزها.